

في هذا العدد

- صفحة ١ خطة لبنان للإستجابة للأزمة
- صفحة ٢ التطورات داخل سوريا
- صفحة ٢ المجموعات المحتاجة الى المساعدة
- صفحة ٢ الإستجابة الإنسانية
- صفحة ٣ إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية
- صفحة ٤ التمويل
- صفحة ٥ قصة المياه في سهل عكار



المصدر: RCO

حفل إطلاق خطة لبنان للإستجابة للأزمة

نقاط رئيسية

- خطة لبنان للإستجابة للأزمة تلبي احتياجات الأكثر ضعفاً
- خطة الإستجابة الإستراتيجية لسوريا تحتاج إلى ٢,٩ مليار دولار أمريكي لمساعدة ١٢,٢ مليون شخص
- المساعدات الغذائية للاجئين تتأثر بشعرات في التمويل
- العاصفة "زينة" تضرب لبنان وتؤثر على إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية
- تطبيق إجراءات جديدة على السوريين الداخلين إلى لبنان
- تأخير في منح التأشيرات يؤثر على العمليات الإنسانية
- صندوق الإستجابة الطارئة الخاص بلبنان يعلن البدء بإستلام إقتراحات المشاريع للعام ٢٠١٥

خطة لبنان للإستجابة للأزمة تخدم احتياجات الأكثر ضعفاً

أطلق رئيس الوزراء اللبناني تمام سلام ونائب الأمين العام للأمم المتحدة يان إلياسون في ١٥ كانون الأول/ديسمبر خطة لبنان للإستجابة للأزمة. وتحدد الخطة أولويات الحكومة والمجتمع الدولي للعامين المقبلين بهدف الإستجابة للأزمة التي تشهدها البلاد.

وفي كلمة له خلال حفل الإطلاق، قال رئيس الوزراء أمام الحاضرين من وزراء وكبار المسؤولين ووكالات الأمم المتحدة و منظمات محلية و دولية "إن ما نأمله هو أن لا تكون خطة لبنان للإستجابة للأزمة مجرد جرس تنبيه، وإنما خارطة طريق ملموسة تسمح للمانحين بأن يركزوا على قطاعات معينة ليضخوا فيها أموالاً كافية لإحداث الفارق المطلوب."

بعد مرور أربع سنوات على بداية الأزمة، أصبحت المجتمعات التي استقبلت اللاجئين بكل رحابة صدر على وشك الوصول إلى نقطة حرجية. الخدمات العامة منهكة، والنمو الإقتصادي متعثر وتسجل البطالة معدلات قياسية. ومع ازدياد الضغوطات الإجتماعية، لبنان قلق للغاية بخصوص حماية إستقراره الهش.



خطة لبنان للإستجابة للأزمة ٢٠١٥-٢٠١٦

واعتبر نائب الأمين العام للأمم المتحدة، أن "مواجهة التحديات الهائلة للبنان عبئاً ما من دولة في العالم قادرة أو مضطرة إلى تحمله بمفردها"، ودعا بالنيابة عن الأمين العام الدول الأعضاء في الأمم المتحدة "إلى إظهار تضامنها وزيادة مساعداتها للبنان وشعبه".

تهدف خطة لبنان للإستجابة للأزمة إلى معالجة هذه التحديات. وتم وضع الخطة بشكل مشترك بين الحكومة اللبنانية والأمم المتحدة بالإضافة إلى ٧٧ منظمة غير حكومية محلية ودولية تحت إشراف وزير الشؤون الإجتماعية رشيد درباس ومنسق أنشطة الأمم المتحدة في لبنان والشؤون الإنسانية روس ماوتن.

كما تهدف خطة لبنان للإستجابة للأزمة الى ضمان إستفادة لبنان بشكل ملموس من الإستجابة للأزمة السورية والمساعدة على تثبيت الإستقرار في البلاد خلال هذه المرحلة الصعبة. وتواصل الخطة العمل الضروري من أجل توفير الحماية والمساعدة الإنسانية للعائلات النازحة من سوريا بالتوازي مع توسيع الخطط للإستثمار في الخدمات والإقتصاد والمؤسسات اللبنانية في المناطق الأكثر فقراً والمعرضة للخطر. وتأمل الخطة التي تتطلب تمويللاً يصل إلى ٢,١ مليار دولار أمريكي تقريباً، أن تشمل نحو ٢,٩ مليون شخص من الأكثر حاجة، أكثر من نصفهم من اللبنانيين.

أرقام (٨ كانون الثاني / يناير ٢٠١٥)

١,١٤٨,٨٤٤	عدد اللاجئين
١٧,٥١٠	عدد العائدين
٤٢,٠٠٠	عدد اللاجئين الفلسطينيين من سوريا
٢٧٠,٠٠٠	عدد اللاجئين الفلسطينيين في لبنان
١,٥٠٠,٠٠٠	عدد السكان المضيفين المتنوعين

التمويل

(بحسب خدمة التتبع المالي FTS)

تمويل خطة RRP 6 حتى نهاية كانون الأول / ديسمبر ٢٠١٤

٤٦٪ ممول

خطة لبنان للإستجابة للأزمة

٢,١٤ مليار مطلوب (دولار أمريكي)

٧٧

منظمة محلية و دولية

٢,١٤ مليار دولار أمريكي تمويل المطلوب

٧٢٤ مليون دولار أمريكي مخصصة حصراً لبرامج تثبيت الإستقرار ١,٩ مليار دولار أمريكي مطلوبة كتمويل جديد

دعم الخدمات و الاقتصادات و المؤسسات

- ١,٩ مليون لبناني ضعيف
- ١,٣ مليون لاجئ سوري بحكم الأمر الواقع
- ٢٢٥,٠٠٠ لاجئ فلسطيني

المساعدة الإنسانية والحماية

- ١,٥ مليون لاجئ سوري بحكم الأمر الواقع
- أكثر من ٣٣٦,٠٠٠ لبناني من الأكثر فقراً
- ٣١٥,٠٠٠ لاجئ فلسطيني
- ٥٠,٠٠٠ لبناني عائد من سوريا

وبدوره قال ماوتن: "إلى جانب العمل الإنساني، يجب الاعتراف بأولوية المحافظة على إستقرار لبنان، ولتحقيق هذه الغاية، علينا أن نطالب بحشد ميزات التنمية من أجل القيام بالأنشطة التي تدعم المؤسسات اللبنانية".

التطورات داخل سوريا

المقاربة الواحدة لتوزيع المساعدات داخل سوريا تؤمن تماسكاً أكبر للاستجابة

تم إطلاق خطة الإستجابة الإستراتيجية لسوريا في برلين في ١٨ كانون الأول/ديسمبر بموازاة خطة لبنان للإستجابة للأزمة التي تشكل الفصل الخاص بلبنان من خطة الإستجابة الإقليمية للاجئين السوريين. وتعتمد خطة الإستجابة الاستراتيجية على الإحتياجات الإنسانية وتعتمد مقاربة واحدة لتوزيع المساعدات داخل سوريا. وهي تحتاج إلى ٢,٩ مليار دولار أميركي لمساعدة ١٢,٢ مليون شخص داخل سوريا ومن ضمنهم أكثر من ٥,٦ مليون طفل.

في مداخلة لها أمام مجلس الأمن في ١٥ كانون الأول/ديسمبر بخصوص القرار رقم ٢١٣٩، قامت وكالة الأمين العام للشؤون الإنسانية فاليري أموس بتسليط الضوء على الإستخدام العشوائي للقوة، ونقص الحماية للمدنيين، وإزدواج الإحتياجات بسبب العنف، وطلبت من مجلس الأمن ضمان امتثال الأطراف للقرار ٢١٣٩ لا سيما في ما يخص: ١- وضع حدّ للاستخدام العشوائي للأسلحة؛ ٢- حماية الأطفال من طيف واسع من الانتهاكات التي يتعرضون لها؛ ٣- رفع الحصار؛ ٤- تسهيل الوصول من دون معوقات إلى المساعدات الإنسانية ومن ضمنها المساعدات الطبية واحترام حيادية المنشآت؛ ٥- وضع حدّ للمناخ السائد من الإفلات من العقاب و٦- التوصل في نهاية المطاف إلى حل سياسي للنزاع.

في ١٧ كانون الأول/ديسمبر، تم تجديد تفويض الستة أشهر الأولى لقرار مجلس الأمن رقم ٢١٦٥. وكانت الأشهر الستة الأولى من القرار قد شهدت توفير مساعدات إنسانية منتظمة من تركيا والأردن من قبل عدة قطاعات.

المجموعات المحتاجة إلى المساعدة

تغرات في التمويل تعرّض المساعدات الغذائية للخطر

في أعقاب تحذير برنامج الأغذية العالمي من تعليق المساعدات الغذائية إلى اللاجئين السوريين والفلسطينيين في كانون الأول/ديسمبر، تمكّنت حملة عالمية لجمع التبرعات من جمع ما يكفي من المال لضمان استفادة المستفيدين من المساعدة الشهرية المعتادة من خلال البطاقات الإلكترونية. غير أن برنامج الأغذية العالمي زوّد البطاقات الإلكترونية للمساعدات الغذائية الخاصة باللاجئين السوريين بـ ١٩ دولاراً أميركي فقط للشخص الواحد بسبب نقص في التمويل. ويُسكّل هذا المبلغ نسبة ٧٠ في المئة من المبلغ المخطط له محلياً والذي يصل إلى ٢٧ دولار أميركي للشهر الواحد. ولا يزال من غير الممكن توقع المبلغ لشهر شباط وسط مخاوف على التمويل في المستقبل.

ومن خلال إستقصاء الإستهداف المقبل، من المتوقع أن تنخفض تغطية المساعدات الغذائية الحالية تدريجياً من نسبة ٧٦ في المئة للاجئين السوريين المسجلين إلى ٥٥ في المئة خلال عام ٢٠١٥. ولم يتأثر دعم المساعدات الغذائية إلى اللبنانيين الضعفاء بثغرة التمويل الحالية. ويعتزم برنامج الأغذية العالمي في شهر كانون الثاني/يناير مساعدة ٢٧,٢٠٩ لبناني في إطار البرنامج الوطني لاستهداف الأسر الأكثر فقراً في لبنان.

الإستجابة الإنسانية

العاصفة الثلجية "زينة" تخلّف ثلاث ضحايا من اللاجئين؛ الخيم مغمورة بالثلوج



المصدر: UNDP

خيم تحت الثلوج في غرّة (البقاع)

أدت العاصفة التي اجتاحت لبنان خلال الأسبوع الثاني من كانون الثاني/يناير، إلى قطع الطرقات في أنحاء البلاد وعزل القرى ووفاة ثلاثة لاجئين على الأقل.

وقتل سوريان، أحدهما فتى يبلغ الثامنة من العمر، خلال محاولتهما العبور من سوريا إلى شبعاء فعلقا في العاصفة. كما تم الإبلاغ عن وفاة طفل في عكار نتيجة للطقس البارد.

وقطعت الثلوج العديد من الطرق الجبلية في عكار والبقاع وغطت معظم الخيم في المخيمات غير الرسمية. كما أدت الرياح القوية والأمطار الغزيرة إلى فياضانات في بعض المناطق.

وفي ١٠ كانون الثاني/يناير قام منسق الشؤون الإنسانية روس ماوتن بزيارة مشتركة مع وزارة الشؤون الاجتماعية إلى البقاع حيث إلتقى بالشركاء العاملين في مجال الأنشطة الإنسانية والذين يقدمون المساعدات الخاصة بفصل الشتاء. وتم تخصيص مبلغ تصل قيمته إلى مليون دولار أميركي من صندوق الإستجابة الطارئة الخاص بلبنان الذي يديره مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية من أجل دعم الإستجابة الطارئة للعاصفة الثلجية "زينا".

النازحون بحاجة إلى المزيد من المساعدة للتعامل مع الشتاء القاسي

تشمل مساعدات الإستهعداد للشتاء للأشخاص الأكثر ضعفاً ثلاثة أشكال: تعزيز مقاومة المساكن لعوامل الطقس والمساعدات الأساسية والمساعدات التي تستهدف الأطفال. وتم تعزيز مقاومة مساكن اللاجئين السوريين لعوامل الطقس منذ شهر آب/أغسطس في أنحاء البلاد عبر مساعدة العائلات التي تقيم في مباني غير لائقة. إلا أنه تُسجل ثغرة بنسبة ٤٧ في المئة في المساعدة الخاصة بمقاومة عوامل الطقس للمساكن غير اللائقة في حين لم تظهر ثغرات بالنسبة للمخيمات غير الرسمية. وحصلت اليونيسيف مؤخراً على موافقة وزارة التربية والتعليم العالي للبدء بتوزيع المحروقات إلى ٥٨٣ مدرسة مما يعود بالفائدة على ١٥٥,٠٠٠ طفلاً.

لبنان ينضم إلى حملة "سنة عشر يوماً من الأنشطة لمناهضة العنف القائم على النوع الاجتماعي"

تزامن اليوم الدولي للقضاء على العنف ضد المرأة في ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر مع إطلاق الأمم المتحدة لحملة السنية "سنة عشر يوماً من الأنشطة لمناهضة العنف القائم على النوع الاجتماعي" التي انتهت في ١٠ كانون الأول/ديسمبر وهو اليوم العالمي لحقوق الإنسان. وهدفت الحملة إلى رفع مستوى التوعية حول العنف ضد النساء والفتيات في أنحاء العالم وتحفيز الحراك لوضع حد له. وركزت الحملة على ثلاثة مجالات رئيسية:

- معالجة احتياجات الحماية للفتيات المراهقات من خلال تفادي الزواج المبكر والاستجابة له؛
- إشراك الرجال والفتيان في الحد من العنف القائم على النوع الاجتماعي ودعم المساواة بين الجنسين؛
- معالجة الإفلات من العقاب وتعزيز الوصول إلى العدالة

والحماية بالنسبة للناجين.



وشهدت الحملة مبادرات مناصرة عالية المستوى بالإضافة إلى مشاركة ٢٢,٠٠٠ شخص في نشاطات مختلفة على غرار نقاشات مجموعات تركيز، ومسرح، ومعارض صور، وفيديو عن العنف القائم على النوع الاجتماعي من تنظيم شركاء مفوضية الأمم المتحدة العليا لشؤون اللاجئين واليونيسف وصندوق الأمم المتحدة للسكان. وناقش سياسيون، وقادة دينيون بالإضافة إلى رجال ونساء وشباب أسباب العنف القائم على النوع الاجتماعي والأهم أنهم حددوا وسائل لمعالجة هذا الانتهاك لحقوق الإنسان والتزموا بوضع حد له.

وشكلت الحملة نقطة البداية لحملة أطول أجلاً في لبنان والتي ستركز على الزواج المبكر باعتباره أحد مخاوف الحماية الأساسية بالنسبة للفتيات المراهقات.

إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية

تفجيران في جبل محسن، والأحداث الأمنية تسجل تراجعاً

قُتل ما لا يقل عن سبعة أشخاص وجرح العشرات في هجوم انتحاري مزدوج استهدف مقهى في حي جبل محسن في طرابلس يوم السبت الواقع في ١٠ كانون الثاني/يناير. وكانت جبهة النصرة قد أعلنت مسؤوليتها عن الهجومين على حسابها على "تويتر".

إلى ذلك، سُجل تراجع عام في عدد الأحداث الأمنية بين ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ و١٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥ وحدث

١٣٢,٠٠٠ عائلة لاجئين استفادت من المساعدات الإنسانية منذ الخريف الماضي



٨٠,٠٠٠ استفادت من دعم مالي بطاقات وقود



٥٠,٠٠٠ استلمت أغطية بلاستيكية وخشب وأدوات أساسية



٣٠,٠٠٠ استلمت بطانيات و مدافئ



٤٠,٠٠٠ تستلم ملابس شتائية



٤,٦٠٠ موقع تم تحسينه للوقاية من المياه

المصدر: UNHCR



المصدر: UNDP

معظمها في منطقة عرسال-بعلبك. وسُجّلت عشر حوادث من الصدمات المسلحة بين الجيش اللبناني والعناصر المسلحة والتي أدت إلى مقتل سبعة أشخاص على الأقل من جانب الجيش اللبناني وثلاثة من العناصر المسلحة عدد من الجرحى. كما اخترقت طائرات مسلحة سورية المجال الجوي اللبناني في ما لا يقل عن ثلاث مرات مما أدى إلى مقتل شخص واحد على الأقل.

السوريون يدخلون إلى لبنان فقط بموجب تأشيرات

أصدر مكتب الأمن العام في لبنان في ٥ كانون الثاني/يناير إجراءات جديدة بالنسبة للمواطنين السوريين الداخلين إلى لبنان ستطبق على جميع المعابر الحدودية. يجب على السوريين الذين يدخلون الآن إلى لبنان الإبلاغ عن سبب قدومهم وتوفير المستندات المناسبة. يستطيع السوريون تقديم طلب تأشيرة في إحدى الفئات التالية: السياحة، زيارة عمل، حيازة ممتلكات، طالب، السفر إلى دولة أخرى، زيارة طبية، موعد لدى سفارة أجنبية أو زيارة بشرط وجود كفيل لبناني. وتختلف مدة الإقامة المسموح بها وفقاً لكل فئة.

وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، اعتمدت الحكومة ورقة سياسة حول إجراءات جديدة لإدارة الحدود والتزمت بتعريف "المعايير الإنسانية". وأعطت وزارة الشؤون الإجتماعية توجيهات بقبول الأشخاص الضعفاء الذين يحتاجون إلى حماية إنسانية فورية ودراسة أوضاعهم حالة بحالة وفقاً لهذه السياسة. ويحسّن مجتمع العمل الإنساني على مشاركة المعايير الإنسانية كمسألة طارئة وذلك لضمان السماح للأشخاص الهاربين من النزاع والساعين وراء الحماية الدولية من القيام بذلك.

المنظمات غير الحكومية الدولية تواجه تحدي تصاريح العمل؛ التأخير في الحصول على التأشيرة يؤثر على العمليات الإنسانية

يُجبر تكديس تراخيص العمل غير المُنجز والتأخير في إصدار تأشيرات للموظفين الدوليين، المنظمات غير الحكومية الدولية على اتخاذ تدابير للحدّ من عملياتها في لبنان مما يؤثر سلباً على عملها وعلى اللبنانيين والسوريين والفلسطينيين الضعفاء الذين تساعدهم هذه المنظمات.

وتنصّ القوانين اللبنانية على أن المنظمات غير الحكومية الدولية المسجّلة هي الوحيدة التي يُمكنها التقدّم بطلب للحصول على تراخيص عمل لموظفيها لدى وزارة العمل. وتُعتبر عملية تسجيل المنظمات غير الحكومية الدولية طويلة وتتطلب قراراً من مجلس الوزراء. وقدّم عدد من هذه المنظمات مستندات التسجيل ولا تزال تنتظر القرار. وبالإضافة إلى ذلك، لا تزال العشرات من تراخيص العمل للمنظمات غير الحكومية الدولية عالقة.

وكان الموظفون الدوليون لدى المنظمات غير الحكومية الدولية قادرين حتى الآن على الحصول على تأشيرة إقامة متعددة الزيارات لمدة ستة أشهر من قبل مكتب الأمن العام قابلة للتديد لمدة ثلاثة أشهر. إلا أنّ السلطات قد أبلغت المنظمات غير الحكومية الدولية أن تراخيص العمل إلزامية لكي يبقى موظفوها فترة أطول في لبنان.

التمويل

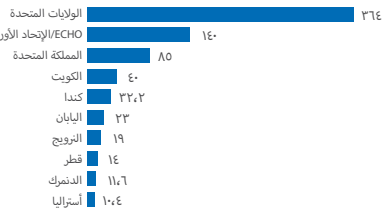
تراجع في تمويل الأنشطة الإنسانية في العام ٢٠١٤ مقارنة بالعام ٢٠١٣

في نهاية شهر كانون الأول/ديسمبر وصل المبلغ الإجمالي لتمويل الأنشطة الإنسانية المخصص للبنان إلى ٩٤١ مليون دولار أمريكي، وقد ساهم كبار المانحين بنسبة ٧٨ في المئة من المبلغ. وقيمة المساهمات للعام ٢٠١٤ هي أقلّ ب ٩٥ مليون دولار أمريكي مما حصلت عليه الوكالات الإنسانية والتنمية في العام ٢٠١٣ على الرغم من ازدياد الحاجات. وحصلت خطة الإستجابة الإقليمية لسوريا على نسبة ٤٩ في المئة من التمويل المطلوب بحيث وصلها ٨٢٩ مليون دولار أمريكي.

صندوق الإستجابة الطارئة الخاص بلبنان يعلن البدء بإستلام إقتراحات المشاريع في منتصف كانون الثاني/يناير عقد المجلسان الإستشاري والإستعراضي لصندوق الإستجابة الطارئة الخاص بلبنان اجتماعهما الأول في كانون



أولاد يلون في الثلج، غرة (البقاع) المصدر: UNDP



مساهمات الجهات المانحة لخطة الإستجابة الإقليمية السادسة منقول عن خدمة التتبع المالي في نهاية ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤

الأول/ديسمبر وأعربا عن دعمهما لاستراتيجية الصندوق. وتم إطلاق عملية إستلام إقتراحات المشاريع مع التركيز على الإحتياجات الخاصة بالشتاء وذلك بعد أن قام منسّق الشؤون الانسانية روس ماوتن بتخصيص حوالي مليون دولار لهذه الغاية.

وسيحرص منسّق الشؤون الإنسانية مع الفريق الوطني للعمل الإنساني ومجلسا الصندوق على وضعه بمكانة استراتيجية للإستجابة للوضع الإنساني الحالي الذي يتأثر به لبنان وإطلاق أنشطة منقذة للأرواح تستهدف المجتمعات المحلية المتأثرة، واللاجئين (سوريين وفلسطينيين) ومجتمعات ضعيفة أخرى (لبنانيين وفلسطينيين) على حد سواء. وبالإضافة إلى ذلك، سيركز على تعزيز قدرة المنظمات غير الحكومية المحلية من خلال زيادة وصولها إلى التمويل. كما سيؤمن أيضاً التنسيق مع السلطات الوطنية والمحلية المعنية وسيستكشف سبلاً لإشراك القطاع الخاص. وستحدّد مخصّصات الصندوق بتوجيه من خطة لبنان للاستجابة للأزمة وأهدافها بالتشاور مع القطاعات المحلية. وحتى الآن، توفّر تمويل بقيمة ٤,٦ مليون دولار أميركي من الهند، والدنمارك، والسويد وألمانيا.

قصة المياه في سهل عكار

يستضيف سهل عكار في شمال لبنان نحو ٦٠ ألف لاجئ سوري مما يفوق إجمالي عدد السكان المحليين. ويقيم معظم اللاجئين في مخيمات غير رسمية منتشرة في الأراضي الخاصة.

يعاني ساحل عكار ضعف في الخدمات العامة وأدى تدفق اللاجئين إلى زيادة الضغط على اقتصاد المنطقة ومواردها المحدودة. ولا يملك سهل عكار شبكة عامة لمياه الشرب وسكانه يعتمدون على الآبار لاستهلاكهم اليومي لا سيما وأن معظمهم غير قادرين على تحمّل كلفة شراء مياه للشرب. وتسببت المياه الملوثة المستخرجة من الآبار بأمراض خصوصاً بين الأطفال.

وتدهور الوضع خلال الصيف الماضي وأصبح الوصول إلى المياه تحدياً حقيقياً خصوصاً بعد أن جفّ ٥٠ بسبب الجفاف والشتاء غير المطر الذي شهده لبنان في العامين ٢٠١٣ و٢٠١٤. وأدى شحّ المياه إلى توترات بين المجتمعات المضيفة واللاجئين. وطلب مالكو ثلاثة مخيمات غير رسمية من اللاجئين إزالة مَضَخات المياه التي ركبوها على آبار لبنانية خاصة. كما تم الإبلاغ عن حالات مضايقة تعرّضت لها بضعة نساء حول الوصول إلى المياه.

ودفع هذا الأمر المجلس اللبناني للإغاثة وبدعم من صندوق الإستجابة الطارئة الخاص بلبنان والذي يديره مكتب تنسيق الشؤون الانسانية إلى إنشاء مراكز عامة لتوزيع المياه تؤمّن مياه منقّاة ونظيفة إلى اللبنانيين والسوريين. وتستفيد حالياً أكثر من ٢,٨٠٠ عائلة لبنانية وسورية (١٤ ألف شخص) من هذه المراكز التي تقع على طول الطريق الرئيسية ما يسهّل الوصول إليها. وستتولى البلديات التي وضعت فيها مراكز توزيع المياه العامة إدارتها وصيانتها وضمان الاستخدام المناسب لها.



مياه ملوثة كان المهجرين شربها قبل إنشاء نقطة التوزيع العامة المصدر: LRC

"لا أمانع أن يأتي السوريون لتعبئة المياه من المركز العام للمياه. بالعكس، سيسهّل الأمر تنظيم عملية حصولنا على المياه،" امرأة لبنانية إستفادت من المشروع